

لجنة الأمن الغذائي العالمي

أهداف
التنمية
المستدامة

مع التركيز على:



المساهمة في أهداف التنمية المستدامة 5 و10 و13

كيف يمكن زيادة الاستثمارات الزراعية
المراعية للأمن الغذائي ولأصحاب

أقرت الدورة السابعة والثلاثون للجنة الأمن الغذائي العالمي التي انعقدت عام 2011 التوصيات التالية بشأن كيفية زيادة الأمن الغذائي والاستثمارات التي تراعي أصحاب الحيازات الصغيرة في مجال الزراعة!

إن اللجنة:

أكدت على ما لزيادة الاستثمارات في الزراعة وتحسينها من أهمية قصوى لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع.

وسلمت بأن معظم الاستثمار في الزراعة، يُجرى المزارعون وأصحاب الحيازات أنفسهم، وجمعياتهم التعاونية، والمؤسسات الريفية الأخرى وبقية الاستثمار توفرها أطراف عديدة من القطاع الخاص وكذلك الحكومات.

واعترفت بأن المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وكثير منهم من النساء، يؤديون دورا مركزيا في إنتاج معظم الأغذية المستهلكة محليا في الكثير من المناطق النامية، وهم من أوائل

المستثمرين في الزراعة في كثير من البلدان النامية.

ورحبت بتقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (فريق الخبراء) بشأن «حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة» وتأخذ علما على النحو الواجب بالتوصيات الواردة فيه.

وأخذت علما على النحو الواجب بالتقرير والتوصيات المنبثقة عن حلقة العمل الإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين عن الأمن الغذائي والتغذية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي انعقدت في 3-4 أكتوبر/تشرين الأول 2011 في القاهرة تحت مظلة لجنة الأمن الغذائي.

لذلك، فإن اللجنة حثت الحكومات الأعضاء والشركاء الدوليين وغيرهم من أصحاب المصلحة على متابعة التوصيات التالية:

1. التأكد من أن تولي الاستثمارات والخدمات والسياسات العامة المتعلقة بالزراعة الأولوية الواجبة لتمكين الاستثمارات التي يجريها أصحاب الحيازات الصغيرة أنفسهم ودعمها وتكميلها مع الاهتمام بشكل خاص بمنتجي الأغذية من النساء اللواتي يواجهن صعوبات محددة ويحتجن إلى سياسات معينة ودعم محدد؛

كيف يمكن زيادة الاستثمارات الزراعية المراعية للأمن الغذائي ولأصحاب



©FAO/Chedly Kayouli

الزراعين، في صوغ السياسات من أجل الاستثمار في الزراعة وتنفيذها وتقييمها وفي تصميم برامج الاستثمار في الزراعة وسلاسل القيمة الزراعية والغذائية.

علاوة على ذلك، فإن اللجنة:

6. شجعت الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة على رفع تقارير إلى اللجنة، على النحو المحدد في إطار «رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي على الصعيد القطري»، بشأن الإجراءات المتخذة لمواءمة الاستثمارات الدولية والمحلية الخاصة والعامة في قطاع الزراعة مع الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي، بما في وينبغي إعداد هذه التقارير ضمن إطار منتدى الأطراف يحاكي على المستوى القطري الرؤية الشاملة للجنة الأمن الغذائي الجديدة؛

تخدم هذه الشراكات مصالح أصحاب الحيازات الصغيرة وتصونها، وتسلم بأن الدولة، في العديد من الحالات، تؤدي دورا حاسم الأهمية في تيسير حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على الائتمان والخدمات التقنية وخدمات الإرشاد والتأمين ووصولهم إلى الأسواق؛

4. إيلاء الاهتمام اللازم للمخاطر الجديدة المتعلقة بالأسواق والبيئة التي تواجه زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وتصميم الاستثمار والخدمات والسياسات بحيث تُخَفَّف من حدة هذه الأخطار وتُعزِّز من قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة من النساء والرجال على إدارتها؛ والتوفيق بين حوافز الاستثمار في الزراعة والاعتبارات الخاصة بالاستدامة البيئية؛

5. العمل بنشاط لإشراك المنظمات التي تمثل أصحاب الحيازات الصغيرة والعمال

2. التأكد من أن تولى السياسات الزراعية والاستثمارات العامة الأولوية لإنتاج الغذاء والتغذية وأن تزيد من مرونة نظم الأغذية المحلية والتقليدية والتنوع البيولوجي، مع التركيز على تعزيز إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة للأغذية بصورة مستدامة وعلى التقليل من الخسائر وزيادة القيمة المضافة لما بعد الحصاد وعلى تقوية أسواق الأغذية المحلية والوطنية والإقليمية الجامعة لأصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك عمليات النقل والتخزين والمعالجة؛

3. التأكد من أن تؤدي السياسات العامة والاستثمار العام دورا تحفيزيا في تشكيل الشراكات بين المستثمرين الزراعيين، بما فيها الشراكات بين القطاعين الخاص والعام والشراكات بين تعاونيات المزارعين والقطاع الخاص والشراكات فيما بين القطاع الخاص، لضمان أن





وستسعى العملية التشاورية إلى ضمان الاتساق والتكامل مع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، ومصايد الأسماك والغابات ضمن إطار الأمن الغذائي الوطني؛

10. وحثت على الاعتراف الصريح بالاستثمار الذي يراعي أصحاب الحيازات الصغيرة باعتباره واحدا من المعايير التي تميز الاستثمار المؤسسي المسؤول في مجال الزراعة. وينبغي بحث تعريف هذا المصطلح بالتحديد خلال المشاورة بشأن الاستثمار المسؤول في مجال الزراعة؛

11. وطلبت من أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي، بالتعاون مع المجموعة الاستشارية، واستنادا إلى المعلومات التي يتيحها أصحاب المصلحة المعنيون، أن تعد تقريرا عاما عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة أعلاه يعرض على لجنة الأمن الغذائي العالمي.

استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة؛

9. ودعمت إطلاق عملية تشاورية شاملة في إطار اللجنة لوضع مبادئ للاستثمار المسؤول في الزراعة تعزز الأمن الغذائي والتغذية وتوسيع نطاق الاهتمام بهذه المبادئ. وتقر بأن الخطوة الأولى في هذه العملية التشاورية ستتمثل في تحديد اختصاصات تشمل نطاق هذه المبادئ والغرض منها ومتلقيها المستهدفين وبنيتها، وبشأن شكل العملية التشاورية، مع مراعاة الأطر القائمة - مثل مبادئ «الاستثمار المسؤول في الزراعة» التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي. وستبدأ هذه العملية التشاورية بسرعة بعد الموافقة على الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات ضمن إطار الأمن الغذائي الوطني وسيتولى الإشراف عليها مكتب اللجنة بمساعدة من الأمانة المشتركة وبالتعاون الوثيق مع المجموعة الاستشارية وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالأمر، بغية تقديم هذه المبادئ إلى اللجنة لكي تنظر فيها.

7. طلبت من فريق الخبراء أن يُدرج في خطط عمله المقبلة، أخذا في الاعتبار الموارد المتاحة، دراسة مقارنة للقيود المفروضة على استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة في شتى الظروف مع خيارات سياسية لمعالجة هذه المعوقات وأن يأخذ في الاعتبار العمل الذي أنجزه بشأن هذا الموضوع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمة في إطار لجنة الزراعة والعمل الذي أنجزه شركاء أساسيون آخرون. وينبغي أن يشتمل ذلك على تقييم مقارن لاستراتيجيات الربط بين أصحاب الحيازات الصغيرة وسلاسل القيمة على المنتجات الغذائية في الأسواق الوطنية والإقليمية ما يمكن تعلمه من التجارب المختلفة، بالإضافة إلى تقييم ما للشراكات فيما بين القطاعين العام والخاص وكذلك فيما بين تعاونيات المزارعين والقطاع الخاص وفيما بين أطراف القطاع الخاص من آثار على أصحاب الحيازات الصغيرة من فوائد بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة؛

8. وأقرت بالحاجة الملحة لاختتام المفاوضات بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات ضمن إطار الأمن الغذائي الوطني الذي يدعم

تعرف على المزيد



لجنة الأمن الغذائي العالمي هي المنبر الدولي والحكومي الدولي الأكثر شمولية الذي يتعاون من خلاله جميع أصحاب المصلحة بأسلوب متنسق لضمان تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع.



fao.org/cfs

cfs@fao.org



©FAO/Riccardo Gangale

CFS

لجنة
الأمن الغذائي
العالمي

أقرت لجنة الأمن الغذائي العالمي توصيات السياسة بشأن
مجموعة كبيرة من موضوعات الأمن الغذائي والتغذية